



## ضحجج الاتفاقيات الأمنية

التقييم : ممتاز

2008/10/26

تطوران هامان يحدثان على البوابة الشرقية للعالم العربي، تربطهما كلمة سر واحدة وهي الاتفاقية الأمنية. ففي الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات حول الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، يدور حديث عن عرض إيراني يتضمن توقيع اتفاقيات أمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي. تطوران بيدوان مهمين من حيث التوقيت ومن حيث ارتباط الأمر بدولتين تتعارض مصالحهما بشكل يبدو ملفتا للنظر حتى ولو كان ظاهريا.

الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن بتطوراتها المتصاعدة تذكر بسياق الأحداث الذي مر على العراق منذ 2003، حيث تعاملت واشنطن بفردية مطلقة دون الالتفات حتى إلى مصالح جميع العراقيين، الأمر الذي عزز من الخلاف الطائفي داخل المجتمع العراقي. إن التباين الشديد بين النخبة السياسية العراقية التي هي في السلطة يطرح تساؤلات عن الآلية التي تمت فيها المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية، لان الأصوات المعارضة لا يمكن وضعها في خانة المخالفين للعملية السياسية العراقية فقط، فهناك من هم مشاركون لكنهم وبحسب السفير الأميركي السابق كروكر خائفون من تأييد الاتفاقية، ذلك الخوف الذي يبدو انه يتحكم في سير التطورات في العراق اليوم، فالاقتراب من نهاية العام الذي يعني انتهاء مدة الوصاية على العراق الممنوحة للولايات المتحدة من قبل مجلس الأمن يدفع بقوة إلى الرغبة في تمرير المعاهدة.

الولايات المتحدة التي أرادت المرجعية الدينية العراقية لتشجيع الناخبين على تحدي الوضع الأمني الهش والذهاب إلى صناديق الاقتراع يبدو أنها تواجه أزمة مع هذه المرجعيات التي تواجه خيارا صعبا أمام مقلديها، لا سيما مع تعالي أصوات داخل العراق كالتيار الصدري والمرجع آية الله كاظم الحائري الذي أفتى بحرمة الموافقة على المعاهدة. إن الجدل المنتشر حول الاتفاقية الأمنية والذي تكاد أخباره تنافس الأزمة المالية العالمية يشير إلى مدى حساسية التطورات التي مرت ويستمر على العراق سواء تم تمرير الاتفاقية أو توقفت، فعلى كلا الجانبين هناك هاجس من مزيد من انقراط عقد الأمور هناك، مسألة يبدو أنها ستحمل لعوامل أخرى منها الدور الإيراني. فتصريحات وزير الخارجية الأميركية حول المعوق الإيراني، وكذلك الحديث عن تدخل إيراني بتقديم رشا مالية لثني النواب عن التصويت بحسب مسؤول أميركي في العراق.

إن الدور الإيراني المعارض للاتفاقية الذي يسعى الى دفع المرجعية الدينية لتأخذ دورها في حشد الرأي العام ضد الاتفاقية، جدير بالتوقف عنده في ظل بعض التصريحات القادمة من طهران حول رغبة إيران في توقيع اتفاقيات أمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي. هذه الدعوة ستطرح على إيران جملة من الأسئلة المتعلقة بمدى جدتها، ستتناول ملفات ما تزال عالقة، فالخلاف بين الإمارات وإيران حول مسألة الجزر، وكذلك البرنامج النووي الإيراني الذي يسير من تصعيد إلى تصعيد، يضاف إلى ذلك مسألة الدور الإيراني في العراق وكذلك لبنان وفلسطين الذي لا يبدو انه يسر دولا مهمة في مجلس التعاون مثل المملكة العربية السعودية. الحديث عن اتفاقيات أمنية بين إيران ودول مجلس التعاون يبدو محاولة إيرانية لطماننة جيرانها، وإظهار مزيد من حسن النوايا، لكن لا يبدو أن الرسالة ستفهم في هذا السياق نظرا إلى الدور البعيد عن التنسيق مع تلك الدول الذي تلعبه إيران في العراق، وكذلك عدم التعاون مع المجتمع الدولي لتقليل التوتر بشأن برنامجها النووي. كلها قضايا لا يبدو أن هناك تنازلا كبيرا ستقدمه إيران لتلك الدول، لكن هذا لا ينفي بقاء حالة الضحجج قائمة حتى ولو إلى حين.

[mahjoob.zweiri@alghad.jo](mailto:mahjoob.zweiri@alghad.jo)

محجوب الزويري